

## الفصل الأول

### المقدمة

#### ١,١ تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن والاهم بإحسانٍ إلى يوم الدين؛ وبعد:

يعدّ التحكيم من أقدم الوسائل لحل النزاعات بين الأفراد، لجأ إليه الناس منذ المراحل الأولى لتكوين الفكر القانوني<sup>١</sup>، وتطور مع تطور الحضارة الإنسانيّة وظهور فكرة الدولة، وكان التحكيم وما يزال مرتبطاً بمقام المحكمّ ودوره كمرجعٍ في قبيلته وأقرانه؛ فنرى الشاعر الجاهلي عبد الله بن عنمة يخاطب كبير قبيلته قائلاً: لك المربع منا والصفايا وحكمك والنشيطه والفضول<sup>٢</sup>.

تاريخياً؛ وعندما كانت سورية تخضع للحكم العثماني كانت تطبق مجلة الأحكام العدلية<sup>٣</sup> التي استمدت أحكامها من المذهب الحنفي، وبعد انفصال سورية عن الدولة العثمانية صدر في سورية القانون المدني<sup>٤</sup> لعام ١٩٤٩م الذي حلّ محل مجلة الأحكام العدلية، إلا أنّ هذا القانون لم يأت على ذكر التحكيم، ولذلك استمر العمل بقواعد التحكيم المنصوص عليها في مجلة الأحكام العدلية، وذلك عملاً بأحكام الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المدني<sup>٥</sup>، وبالرجوع إلى مجلة الأحكام العدلية فقد أفردت المجلة المواد (١٨٤١ -

١ - رمضان، حذيفة. ٢٠١٥. الطعن بقرارات التحكيم وتنفيذها في الفقه الإسلامي والقانون السوري، دراسة تحليلية مقارنة. (رسالة ماجستير). جامعة العلوم الإسلامية الماليزية. ص. ١.

٢ - علي، جواد. ٢٠٠١. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. د.م. دار الساقية. ط. ٤. ج. ٩. ص. ٢٦٧.

٣ - مجلة الأحكام العدلية: هي تقنين للفقه الحنفي صدرت عام ١٨٦٩م لتطبق على الأراضي التي كانت خاضعة للخلافة العثمانية، واحتوت على ١٨٥١ مادة وبقيت مطبقة في أكثر البلاد العربية حتى بدايات القرن العشرين.

٤ - صدر القانون المدني السوري بموجب المرسوم رقم ٨٤ تاريخ ١٨/٥/١٩٤٩م.

٥ - نصت المادة الأولى من القانون المدني السوري رقم ٨٤: "١- تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها ٢- فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه، حكم القاضي بمقتضى مبادئ الفقه الإسلامي، فإذا لم توجد، فبمقتضى العرف، وإذا لم يوجد، فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.

١٨٥١) من الباب الرابع من الكتاب السادس عشر لموضوع التحكيم، وعند صدور قانون أصول المحاكمات رقم ٨٤/ بتاريخ ٢٨/٩/١٩٥٢م وجد المشرع السوري الفرصة المناسبة لتضمين قواعد التحكيم ضمن نصوص القانون السوري فخصص المواد (٥٠٦-٥٣٤) من الباب الرابع من الكتاب الثالث لقواعد التحكيم، وبقي العمل بهذه المواد إلى أن صدر قانون التحكيم السوري رقم (٤) لعام ٢٠٠٨م<sup>٦</sup> ملغياً بذلك نصوص المواد المتعلقة بالتحكيم الواردة في قانون أصول المحاكمات<sup>٧</sup>.

يتكون قانون التحكيم السوري آنف الذكر من ست وستين مادة موزعة على تسعة فصول، تعالج مختلف موضوعات التحكيم، بدءاً من اتفاق التحكيم وانتهاءً بأحكام التحكيم، مروراً بهيئة التحكيم، فإجراءات التحكيم، بما في ذلك الطعن بأحكام التحكيم، وحجية هذه الأحكام وتنفيذها، كما تضمن القانون فصلاً أولياً للأحكام العامة، وآخر لمراكز التحكيم، وفصلاً ختامياً للأحكام المتفرقة، وقد جاء هذا القانون مستمداً أحكامه من قانون التحكيم المصري رقم (٢٧) الصادر بتاريخ ١٩٩٤م<sup>٨</sup> مُبتعداً بذلك عن أحكام الفقه الإسلامي<sup>٩</sup>.

بالرجوع إلى قانون التحكيم السوري رقم (٤) نلاحظ عدم اهتمام هذا القانون باختيار المُحكّم ومسؤوليته، فكل ما نص عليه هو إعطاء الحق لأطراف الخصومة في تعيينه بشكل مباشر أو إمكانية تعيينه عن طريق المُحكّمة المختصة في حال عدم الاتفاق المسبق على تعيين المُحكّم، أو الاتفاق على ترك الأمر للمُحكّمة المختصة دور تحديد معايير مهنية معينة كخبرة قانونية سابقة أو اتباع دورات تدريبية معينة، واشترط القانون شروطاً لا تمت إلى موضوع الخبرة والكفاءة بصله مثل اشتراط الأهلية القانونية أو ألا يكون للمُحكّم مصلحة في النزاع أو ألا يكون ممنوعاً من ممارسة التحكيم لسبب ما، أما بالنسبة لمسؤولية المُحكّم عن الأضرار التي قد تصيب أطراف التحكيم فلم يلق الأمر أيضاً العناية الكافية<sup>١٠</sup>، وإذا كان المشرع السوري قد أعطى لأطراف النزاع صلاحيات تأديبية يمكن إيقاعها على المُحكّم من ردّ وعزل وذلك قبل صدور الحكم التحكيمي لكن هذه الطرق لا تجدي نفعاً عند صدور حكم تحكيمي باطل.

٦- صدر قانون التحكيم السوري بموجب القانون رقم (٤) تاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٨.

٧- العيسى، عبد الحنان. ٢٠١١. شرح قانون التحكيم السوري رقم ٤/ لعام ٢٠٠٨ "دراسة مقارنة". حلب: شركة المركز الحقوقي. ص. ٩.

٨- كيلاي، أنس وعماد الدين. ٢٠١٣. الشرح الكامل لقانون التحكيم السوري. دمشق: دار الأنوار للطباعة. ص. ٦٩.

٩- العكله، محمد حسن. ٢٠١٨. مسؤولية المحكم. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية. ص. ١٤.

إذاً وفي ضوء ممارسة المحكم لعمله نحن أمام حالتين:

الحالة الأولى: هي حالة المحكم النزيه، الذي اختاره الأطراف لثقتهم به، فهذا الشخص ورغم ثقة أطراف النزاع فيه ورغبة من المحكم في الخروج بحكم سليم فإنه قد لا تتوفر فيه القدرة أو الثقافة القانونية والخبرة العملية التي تكتسب مع الممارسة، مما يؤدي إلى وقوعه في الخطأ، وهنا تبرز مشكلة إعداد المحكمين وتدريبهم واشتراط مؤهلات معينة فيهم.

الحالة الثانية: عندما نكون أمام محكم غير نزيه تقصد الإضرار بأحد أطراف النزاع مقابل منفعة مادية حصل عليها بطريقة غير مشروعة، فهنا تبرز أهمية مساءلة هذا المحكم، وهذا أمر ضروري لاستقامة عملية التحكيم.

أما في الفقه الإسلامي؛ فقد ظهر التحكيم مع ظهور الإسلام في الجزيرة العربية، حيث تحولت الحياة البدائية لأهل الجزيرة إلى حياة مدنية في إطار دولة ذات سيادة يحكمها الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، فتم إقرار التحكيم الذي كان موجوداً قبل ظهور الإسلام لأن فيه مصلحة عادلة لأطراف النزاع<sup>١</sup>، و المتبع لمسيرة التحكيم الإسلامي يرى بأن هذا النوع من التحكيم بدأ يأخذ حيزاً واسعاً من الاهتمام على أكثر من صعيد، وقد حددت الفقه الإسلامي مواصفات اجتماعية في المحكم قلما نجد لها مفهوماً في التشريعات الوضعية، وإن ما يميز القضاء الإسلامي في موضوع شخص المحكم تضمنه قاعدتي الحلال والحرام والثواب والعقاب، وهاتان القاعدتان تلعبان دوراً مهماً في التزام المحكم بتحقيق العدل والمساواة وفي مساءلته.

## ٥,١ خلفية البحث

انطلاقاً من الواقع الذي نعيشه، واستشعاراً بأهمية المحكم في إنجاح العملية التحكيمية، وبعد الاطلاع على القوانين والدراسات القانونية، والملاسة العملية للمشكلات التي تواجه قضاء التحكيم، تبين عدم وجود آلية صحيحة في اختيار المحكم ومساءلته، وكل ما جاء به توصيات الدراسات السابقة والكتب القانونية ضرورة الاهتمام بتدريب وتأهيل المحكمين والقيام بمزيد من الدورات العلمية والمؤتمرات وورشات العمل؛ ولكن الملاحظ استمرار المشكلة، فلا زال اختيار المحكم يعتمد على قرار من أطراف الخصومة دون اشتراط مؤهلات علمية، وبالتالي كثيراً ما يتولى منصة التحكيم من هو ليس أهلاً له، ولا زلنا أمام قوانين

١٠- المنجد، سميرة. ٢٠١٣. التحكيم الإسلامي في نظام غير إسلامي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية. ص. ٥٦.

تحكيم غامضة في مجال مساءلة المُحكِّم، فالحديث عن قضية ينبغي أن يتبعه الحديث عن حلولٍ عملية لها، وعند الحديث عن قصورٍ للقانون في مجالٍ ما فهذا يدفعنا للاستفادة من أخطاء هذا القانون وتلافيها في المستقبل.

## ٢,١ مشكلة البحث

أدى إعطاء المشرع السوري الحرية الكاملة لأطراف الخصومة التحكيمية في اختيار المُحكِّم إلى اعتلاء منصة التحكيم أشخاصاً لا يتمتعون بالكفاءة والمهنية، كما أدى غياب مساءلة واضحة وحقيقية للمُحكِّم إلى شعور المُحكِّم بالأمان من أية ملاحقة قانونية أو رقابة، وقد حرصت تشريعات الدول - كما المشرع السوري - على تقنين التحكيم وتحديد الإجراءات المتبعة في الدعوى التحكيمية<sup>١١</sup>؛ رغبةً منها في إعطاء التحكيم صبغةً تلي طموح أطراف النزاع في اتباع طريقٍ يجنبهم متاهات القضاء وتعقيداته، ويؤمّن سرعة الفصل في النزاعات وتوفير التّفقات، وإنّ رغبة المشرعين في تيسير إجراءات التحكيم وتسريعها دفع غالبيتهم لإعطاء الأطراف حق اختيار المُحكِّمين<sup>١٢</sup>، وكان ذلك استمراراً للعرف الجاري بين الناس في تعيين المُحكِّم بإرادة أطراف النزاع المنفردة (إلا في حالات محدّدة يتم فيها الرجوع إلى القضاء لاختيار المُحكِّم)، واكتفت تلك التشريعات بوضع الضوابط العامّة التي تضمن صلاحية المُحكِّم لأداء مهمة التحكيم بين الخصوم، حيث حدّدت غالبية الأنظمة القانونيّة شروطاً يجب توفّرها في المُحكِّم وهي ذات الشروط المطلوب توفّرها في القاضي، فمن حيث اختيار المُحكِّم فإنّ أغلب التشريعات لم تشترط الخبرة أو المؤهل العلميّ في المُحكِّم<sup>١٣</sup>؛ وبالتالي لا تمنع هذه التشريعات أن يكون المُحكِّم عالماً بأحكام القانون أو على غير علمٍ به، ملتماً بموضوع النزاع ولديه خبرة فيه أو غير ملّمٍ به، حتى أنّه لا يمنع أن يكون أمياً طالما أنّ شرط القراءة والكتابة غير منصوصٍ عليه في هذه التشريعات، ولا يخفى على أحد ما لهذا الأمر من محاذير، وتأتي هذه المحاذير من أنّ نجاح العمليّة التحكيمية لا يعتمد على القانون المطبق فحسب، بل يعتمد على حسن تطبيق القانون من قبل المُحكِّم واتباعه إجراءاتٍ سليمة، وبعبارةٍ مختصرة يتوقّف نجاح التحكيم على حسن اختيار

١١ - المناصير، منير يوسف. ٢٠١٦. التزامات وسلطات المُحكِّم في الإثبات في خصومة التحكيم التجاري الدولي دراسة مقارنة. عمان:

الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع. ص. ١٩.

١٢ - الجعبر، ابراهيم. ٢٠٠٩. بطلان حكم المحكم. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص. ٢٠٠.

١٣ - غازي، علي. ٢٠١٥. موسوعة المحكم في التحكيم. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي. ص. ٨.

المُحكّم المؤهل لتولّي هذه المهمة<sup>١٤</sup>، وقد لوحظ وجود دعاوى تتعرّض إلى بطلان أحكام التّحكيم، وكان سبب هذه الدعاوى عدم وجود خبرات كافية لدى المُحكّمين<sup>١٥</sup>.

ومن ناحية أخرى فإنّ المُحكّم هو شخص طبيعي فيه من النزوات والشّهوات والعوارض ما قد يؤثّر على قياسه السليم للأمر، مما قد يجعله يجانب الصواب في تقديره وحكمه على الوقائع التي تعرض أمامه، وبالتالي وبعد وضع ضوابط يتم بناءً عليها اختيار المُحكّم، فلا بدّ من إلزام المُحكّم باتّباع القانون والإجراءات السليمة وبالتالي مساءلته<sup>١٦</sup>، ومن المعلوم أنّ تشريعات الدول نظمت التزامات المُحكّم وحدود علاقته بأطراف النزاع، إلا أنّها لم تعالج مسؤولية المُحكّم<sup>١٧</sup>، وخصوصاً الأنظمة القانونية العربية ومنهم المشرع السوري، وإنّ غياب هذه النصوص التي تحدد مسؤولية المُحكّم ستؤدّي إلى صعوبة رفع دعاوى من قبل أطراف التّحكيم لعدم وجود المستند القانوني الذي يدعم مطالبهم<sup>١٨</sup>، كما وأنّ الفشل كان مصير الدعاوى القليلة التي تمّ رفعها في مواجهة المُحكّمين<sup>١٩</sup>.

مما سبق فإن مشكلة الدراسة تتجلى في عدم تحديد المشرع السوري ضوابط كافية تشترط في المُحكّم، وعدم الاهتمام بتدريب وتأهيل المُحكّمين وغموض نصوص وطرق مساءلة المُحكّم.

### ٣,١ أسئلة البحث

لحل إشكالية البحث ينبغي الإجابة على التساؤلات التالية:

- ١- ما هو مفهوم التّحكيم والمُحكّم والمساءلة، وما هي أركان عقد التّحكيم في الفقه الإسلامي والقانون السوري؟
- ٢- ما شروط اختيار المُحكّم وكيف يتم تعيينه في الفقه الإسلامي والقانون السوري؟

---

١٤- مسعودي، أسماء. ٢٠١٥. المحكم في خصومة التّحكيم الدولي. (رسالة ماجستير). جامعة قاصدي مرباح- ورقلة. ص. ٧١.

١٥- الجغبير. ٢٠٠٩. بطلان حكم المحكم. ص. ٢٢.

١٦- يدر، آمال. ٢٠١٢. الرقابة القضائية على التّحكيم التجاري الدولي دراسة مقارنة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية. ص. ١٠.

والصانع، حمود. ٢٠١٢. المسؤولية المدنية للمحكم. (رسالة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط. ص. ٧٣.

١٧- أحمد صالح. ٢٠١٦م. المسؤولية القانونية للمحكم في القانون السوداني والمقارن. مجلة الشريعة والقانون. د.م. العدد (٢٧). فبراير. ص. ١٩٢.

١٨- الشorman، ناصر. ٢٠١٥م. المركز القانوني للمحكم في التّحكيم التجاري الدولي. الجيزة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع. ص. ٤٩٥.

١٩- الغكله. ٢٠١٨. مسؤولية المحكم. ص. ١٨.

- ٣- كيف تتم عملية مساءلة المحكم في الفقه الإسلامي والقانون السوري؟
- ٤- ما هي الاقتراحات المتعلقة بإضافة مواد جديدة في قانون التحكيم السوري من أجل تعيين المحكمين ومساءلتهم؟

#### ٤,١ أهداف البحث

- ١- بيان مفهوم التحكيم والمحكم والمساءلة، وأركان عقد التحكيم في الفقه الإسلامي والقانون السوري.
- ٢- توضيح شروط اختيار المحكم وطرق تعيينه في الفقه الإسلامي والقانون السوري.
- ٣- دراسة طريقة مساءلة المحكم في الفقه الإسلامي والقانون السوري.
- ٤- الاقتراحات المتعلقة بإضافة مواد جديدة في قانون التحكيم السوري من أجل تعيين المحكمين ومساءلتهم.

#### ٦,١ أهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من ناحيتين:

#### ١,٦,١ أهمية علمية

إنّ البحث في موضوع التحكيم يعدُّ ذا أهمية بالغة<sup>٢٠</sup> بالنظر إلى انتشار التحكيم كوسيلة لفضّ النزاعات بالطرق السلمية بعيداً عن متاهات القضاء وتعقيداته، وبما أنّ المحكم هو حجر الزاوية في العملية التحكيمية وأهم أركان عملية التحكيم، فقد جاء هذا البحث ليسلّط الضوء بشكلٍ مفصّل على كيفية تعيين المحكم وعلى كيفية مساءلته، إذ لا بدّ من معرفة الشروط الواجب توفرها فيمن يكون محكماً، ذلك أنّ كفاءة المحكم وعلمه بمقتضيات مهمته ووجود مواد قانونية واضحة لمساءلته يعتبر ضامناً لسلامة العملية التحكيمية ونجاحها، لذا كان لا بدّ من دراسة المحكم وبيان الشروط الواجب توفرها فيه، وكيفية اختياره، ومن ثمّ تحديد مسؤوليته في حال حياده عن مقتضيات العدل أو النزاهة. وإنّ الحديث في هذا الموضوع، وتوضيح أهمية المحكم الخبير، وإدراج أمثلة عملية عن حالات فشل العملية التحكيمية بسبب نقص الخبرة والتدريب، وغياب حسّ المسؤولية لدى المحكمين، قد يفتح الطريق أمام العاملين في مجال القانون للتنبيه

٢٠- يدر. ٢٠١٢. الرقابة القضائية على التحكيم التجاري الدولي دراسة مقارنة. ص. ١٥.

إلى أهمية الاهتمام بشخص المُحكّم، وبالتالي فتح الطريق لمزيد من الدراسات في موضوع اختيار المُحكّمين ومساءلتهم، ولفت الأنظار إلى أهمية تأهيل المُحكّمين وتدريبهم للوصول إلى أحكامٍ تتفق وروح القانون، وتضمن وصول كل ذي حقٍ إلى حقه، كما تبرز أهمية هذا البحث نظراً لقلّة المراجع والأبحاث القانونيّة (وخاصةً في الجمهورية العربية السورية) التي تعالج هذا الموضوع القديم الحديث في الوقت نفسه<sup>٢١</sup>، والذي لم يحظ بعد بالدراسات الكافية التي تتناسب مع أهميّة التحكيم ومكانته.

٢٠٦،١ أهمية عملية

يعتبر التحكيم من الأمور المهمة والضرورية لحياة الإنسان العملية، فالمُحكّم يقوم بالفصل في النزاع القائم بين المتخاصمين، وما قصده المتخاصمون من اللجوء للتحكيم مزاياه العديدة، وأهمها سرعة الفصل في الخصومة وتوفير النفقات، وهذا يتطلب صدور حكمٍ صحيحٍ غير قابلٍ للإبطال، وسلامة الحكم التحكيمي تتطلب مُحكّماً يتمتع بالخبرة والكفاءة، وممن يتسم بالحياد والمسؤولية والقول بغير ذلك يفقد التحكيم الغاية التي لجأ المتخاصمون إليه من أجلها، ويجعلنا أمام أحكامٍ قابلةٍ للإبطال؛ مما يعني الرجوع إلى القضاء العادي أو إعادة التحكيم، وبالتالي تحميل الخصوم نفقاتٍ مضاعفة وتأخيراً في إنهاء النزاع، فالأهمية العملية تتجلى في السعي إلى إنجاح العملية التحكيمية وصدور حكمٍ تحكيمي قابلٍ للتطبيق، وليس من سبيل إلى إبطاله، وذلك من خلال العمل على تحديد شروط وطرق تعيين المُحكّم ومساءلته، بحيث نكون أمام مُحكّمٍ يتمتع بالخبرة والكفاءة وبجس المسؤولية، وبالتالي التأكد من تهيئة المُحكّم تهيئةً صحيحةً تتناسب مع المهمة التي ستلقى عليه، والتأكد من عدم انحرافه عن أداء وظيفته باعتباره قاضياً في قضاءٍ موازٍ للقضاء العادي، أي إخضاعه للرقابة القضائية فيما يتعلق بتمسكه بأحكام القانون، بحيث تصبح هذه الرقابة القضائية الضابط الذي يحدد الأحكام القانونية الموضوعية والإجرائية التي يجب على المُحكّم أن يلتزم بها، فإن خالفها أصبح حكمه قابلاً للإبطال، وأصبح شخصه قابلاً للمساءلة، كلّ هذا دفع إلى مضاعفة الجهد في دراسة موضوع المُحكّم دراسة قانونيّة معمّقة في محاولةٍ جادّةٍ لإيجاد الأجوبة على أسئلة البحث، وإيجاد الجديد في مجال تعيين المُحكّمين ومساءلتهم، لعلّ هذا العمل يساهم في وضع نواة مشروع قانون ينظم عملية تعيين المُحكّمين ومساءلتهم.

٢١- عبد القادر، ناريمان. ٢٠١٦. اتفاق التحكيم وفقاً لقانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ م. القاهرة: دار النهضة العربية. ص. ١٢.

## ٧,١ حدود الدراسة

الحد المكاني: فيما يتعلق بالفقه الإسلامي فلا حد مكاني لهذه الدراسة لأنها تنطبق على أي مكان وجد فيه مسلم وأراد الخضوع لنظام التحكيم الإسلامي، أما بالنسبة للجمهورية العربية السورية فالحد المكاني هو أراضي الجمهورية فيما يتعلق بدراسة المحكم من حيث كيفية تعيينه والشروط الواجب توفرها فيه ومسؤوليته في ظل قانون التحكيم السوري رقم (٤) لعام ٢٠٠٨م والقوانين السورية الأخرى، مع الإشارة إلى قوانين جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات.

الحد الموضوعي: دراسة كيفية تعيين المحكم والشروط الواجب توفرها فيه ومسؤوليته فيما يتعلق بالفقه الإسلامي والقانون السوري، دون التطرق للموضوعات الأخرى المتعلقة بالعملية التحكيمية.

الحد الزماني: فيما يتعلق بالفقه الإسلامي من وقت ظهور الإسلام في الجزيرة العربية حتى وقتنا الحالي، أما فيما يتعلق بالقانون السوري فمن وقت صدور قانون التحكيم السوري عام ٢٠٠٨م حتى وقتنا الحالي.

## ٨,١ منهجية البحث

يقوم البناء العام للبحث على ثلاثة مناهج بحثية بما يتناسب مع تحقيق أهداف البحث وتحقيق الإجابة على تساؤلاته؛ المنهج الأول هو المنهج الاستقرائي والذي عرفه أحمد حسين الرفاعي بأنه: "عملية ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية"<sup>٢٢</sup>، وبناءً على ذلك سيتم اعتماد هذا المنهج من أجل جمع المعلومات والأدلة من الفقه الإسلامي من خلال ما ذكره علماء الشريعة في موضوع البحث وذكر أدلتهم، والقانون السوري من خلال إيراد النصوص القانونية ذات الصلة وقرارات واجتهادات المحاكم السورية حول آلية اختيار المحكمين ومساءلتهم وتصنيفها وتلخيصها حتى الوصول إلى النتائج العامة، وذلك سعياً لحل مشكلة البحث ومعرفة القاعدة العامة التي تسير عليها الفقه الإسلامي والقانون السوري فيما يتعلق باختيار ومساءلة المحكم، كما سيعتمد البحث على المنهج التحليلي من أجل تحليل وتفسير وتأويل النصوص الشرعية والمواد القانونية المتعلقة بتعيين المحكمين ومساءلتهم في القانون السوري والفقه الإسلامي حتى تتضح مشكلات البحث، وتحديد مواطن القصور، ومن ثمّ التقد للخطأ عند وجوده من أجل التقويم، وسيعتمد البحث أيضاً على المنهج المقارن حين التعرّض لموضوعات مشابهة

٢٢- أحمد حسين الرفاعي. ١٩٩٨. مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية. عمان: دار وائل للطباعة والنشر. ص. ٨٣.

بين الفقه الإسلامي والقانون السوري بغية بيان أوجه الشبه والاختلاف بين الفقه الإسلامي والقانون السوري في موضوعي تعيين المحكم ومساءلته بهدف التوصل إلى أفضل الحلول لمشكلات البحث، وبالتالي تقديم رؤية للمشرع السوري لتعديل القوانين القائمة أو وضع قوانين جديدة أفضل.

## ٩,١ الدراسات السابقة

١- رسالة ماجستير بعنوان (المسؤولية القانونية للمحكم في ضوء نظام التحكيم السعودي)، ٢٠١٨م، للباحثة رشا العقل، تحدثت الكاتبة عن الشروط الواجب توافرها في المحكم، كما تحدثت عن حقوق المحكم والتزاماته والإخلال بها، وتحدثت أخيراً عن تعويض المضرور بناءً على مسؤولية المحكم، وكان من أهم النتائج التي خلصت لها الدراسة أنّ صور خطأ المحكم لا تنحصر في حالات بطلان حكم التحكيم، فقد يُخل المحكم بالتزاماته ويُعتبر مخطئاً ولو لم يتأثر حكم التحكيم بالبطلان، كما توصلت الدراسة أنّ قانون التحكيم السعودي يخلو من أي نص يقيم المسؤولية في مواجهة المحكم، وكذا لائحته التنفيذية، كما يخلو من أي نص ينطرق لجبر الضرر الحاصل لأي من طرفي التحكيم من جراء خطأ المحكم، أما أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة فهي أنه رغم تعدد التزامات المحكم الواردة في نظام التحكيم إلا أنّ النظام ولائحته لم ينطرقاً لأثر إخلال المحكم بتلك الالتزامات إلا من جانبين، الأول هو أثر يمس حكم المحكم فقط، وذلك ببطلانه أو بجواز الطعن فيه بالبطلان، ويكون ذلك في حالات محددة حصراً في النظام وليس في كل حالات إخلال المحكم بالتزاماته، والثاني هو أثر يمس استمرار المحكم في أداء التحكيم من خلال عزله أو رده في بعض الحالات وطبقاً للنظام، وتميزت هذه الدراسة بالدقة والموضوعية في عرض مشكلات البحث ومناقشة موضوع المسؤولية، إلا أنّ ما يميزها عن هذه الدراسة عدم تناولها شخص المحكم، كما أنها تناولت القانون السعودي والفقه الإسلامي دون القانون السوري، ولم يتم الاستعانة بالفقه الإسلامي إلا عند وجود نقص تشريعي في القانون السعودي وبالتالي لم نجد مقارنات في تلك الدراسة على عكس ما ستأتي به هذه الدراسة.

٢- كتاب بعنوان (مسؤولية المحكم)، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٨، لمحمد حسن العكلة، قسّم فيه الكاتب الكتاب إلى فصلين، تطرّق في الفصل الأول للأحكام الموضوعية للمسؤولية المدنية للمحكم، وفي الفصل الثاني للنظام القانوني لدعوى المسؤولية المدنية للمحكم، وقد خلص الكتاب إلى جملة من النتائج أهمّها: أنّ المحكم لا يمكن أن يتهرّب من مسؤوليته عن طريق اتفاهه مع الخصوم على إعفائه من المسؤولية عن خطئه، كما لا يمكن اعتبار الحكم الصادر ببطلان حكم التحكيم بمثابة تعويضٍ عينيٍّ للأطراف عمّا

لحقهم من ضرر جزاء مسلك التحكيم، ذلك أنّ التحكيم كنوع من القضاء الخاص كبّد الأطراف مصاريفاً ونفقاتاً حتى تمّ الوصول إلى الحكم التحكيمي، وكذلك توصل الكاتب إلى أنّ مسؤولية المحكّم المدنية تخضع للتقادم العادي وذلك بمضي خمس عشرة سنة إذا كانت المسؤولية عقدية، وبمرور ثلاث سنوات إذا كانت المسؤولية تقصيرية، وقد استفاض الكاتب في بحث مسؤولية المحكّم وأجاد فيها وبحث في المسؤولية بشكل مفصل؛ ولكن الكتاب تعرّض لمسؤولية المحكّم فقط وفي القوانين الوضعية فقط، ولكن هذه الدراسة ستشمل طرق تعيين المحكّم وشروط تعيينه أيضاً وفقاً للفقهاء الإسلاميين والقانون السوري، كما ستشمل طرق مساءلة المحكّم.

٣- رسالة ماجستير بعنوان (القانون الواجب التطبيق على منازعات التحكيم، دراسة مقارنة بين القانونين الأردني والعراقي)، ٢٠١٧م، للباحث سمير عبود فرحان، تناولت هذه الدراسة موضوع القانون الواجب التطبيق على منازعات التحكيم، وذلك من خلال المقارنة بين القانونين الأردني والعراقي، وقسم الباحث الدراسة إلى خمسة فصول، تناول فيها ماهية التحكيم وطبيعته القانونية والقواعد الموضوعية والإجرائية في منازعات التحكيم، ومن ثمّ نطاق القانون الواجب التطبيق في منازعات التحكيم، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمّها أنّ المشرّع الأردني سعى من خلال قانون التحكيم إلى مواكبة التطور التشريعي فيما يتعلّق بموضوع التحكيم، وخصوصاً التحكيم الدولي، ولم يتعامل المشرّع العراقي بما يتناسب مع موضوع التحكيم الدولي، واستند في غالب الأمر على المبادئ العامة في القانون المدني، وعلى الرغم من كون الدراسة تتناول القانونين الأردني والعراقي إلا أنه ونظراً لتشابه قوانين التحكيم العربية فقد كانت الرسالة مرجعاً مهماً لإعطاء الدراسة مزيداً من التنوع، وبيان الآراء المختلفة للمشرعين العرب في صياغة قوانين التحكيم، وحيث أنّ هذه الدراسة ركّزت فقط على القانون الواجب التطبيق وفقاً للقانونين الأردني والعراقي بعيداً عن الفقه الإسلامي؛ فإنّ هذه الدراسة ستركز على المحكّم من حيث تعيينه وشروط التعيين ومسؤوليته وفق الفقه الإسلامي والقانون السوري.

٤- مقالة بعنوان (المسؤولية القانونية للمحكّم في القانون السوداني والمقارن) للدكتور أحمد المصطفى محمد صالح، منشورة في مجلة الشريعة والقانون العدد (٢٧) لعام ٢٠١٦م، وقد قسم الكاتب المقالة إلى أربعة مباحث؛ بين المبحث الأول مفهوم المحكّم ومهمته وطبيعة عمله، أما المبحث الثاني فتناول الشروط الواجب توفرها في المحكّم، وتحدث في المبحث الثالث عن كيفية اختيار المحكّم والتزاماته، بينما خصّص المبحث الرابع للمسؤولية القانونية للمحكّم، وقد أجاد الكاتب في بحثه وتوصل إلى جملة من النتائج أهمّها

أنّ الأساس في اختيار المُحكِّمين يخضع لإرادة أطراف التَّحكيم، إلّا أنّ هذه الإرادة يتعيّن أن تكون وفق القواعد والشُّروط التي وضعها القانون لهذا الاختيار كالأهليّة والكفاءة، كما استنتج الكاتب أنّ قبول المهمة التَّحكيميّة يجب أن يكون كتابةً تحت ما يسمى بعقد التَّحكيم، كما خلص الكاتب إلى أنّ القانون السُّوداني أغفل بعض المسائل الهامة مثل إلزام المُحكِّم بالإفصاح عن أيّ علاقةٍ بينه وبين أطراف التَّزاع، وبما أنّ القانون السُّوداني يستمدّ أحكامه من الفقه الإسلامي فقد كانت هذه الدراسة مرجعاً لتوضيح أحكام التَّحكيم وفق الفقه الإسلامي، وحيث أنّ الكاتب ركّز في بحثه على مواضيعٍ متعددة تتعلق بالتَّحكيم دون الدخول في التفاصيل الدقيقة لتعيين المُحكِّم ومساءلته فإن هذا البحث سيركّز على الفقه الإسلامي والقانون السوري وبشكلٍ مفصل في موضوعين محددين هما تعيين المُحكِّم ومساءلته فقط.

٥- كتاب بعنوان (دور المُحكِّم في نظام التَّحكيم السعودي)، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٦م، للدكتور طارق فهمي الغنام، حيث ينقسم الكتاب إلى بابين وفصل تمهيدي، تناول المؤلف فيهم كافة النصوص التشريعية في نظام التَّحكيم السعودي من خلال تصديده لمسألةٍ بالغة الأهمية وهي إعداد الكوادر القادرة على إدارة دفة المهمة التَّحكيمية، ومواجهة صعوبات ومشكلات التَّحكيم، وقد بيّن الكاتب أوجه التشابه والاختلاف بين المُحكِّم والقاضي خاصةً فيما يتعلق بأحكام الفقه الإسلامي، كما ألقى الكتاب الضوء على أنواع التَّحكيم وشروط اتفاق التَّحكيم، والشروط الواجب توفرها في المُحكِّم وشروط اختياره وطنياً ودولياً، والشروط النظامية لتشكيل هيئة التَّحكيم، ودور القضاء في دعم المُحكِّم في أداء مهمته، والقانون الواجب التطبيق على إجراءات وموضوع التَّحكيم، بالإضافة إلى حدود سلطات المُحكِّم وكيفية ممارسته لهذه السلطات والآثار التي تترتب على تجاوز المُحكِّم لحدود سلطاته، والالتزامات التي تقع على عاتق المُحكِّم بدايةً من مرحلة الترشيح للمهمة التَّحكيمية وحتى ما بعد إصدار حكم التَّحكيم، ومسؤولية المُحكِّم تجاه الأطراف، والجزاءات القابلة للتوقيع عليه، وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات أهمها: أنّه يشترط في المُحكِّم أن يكون كامل الأهلية، وضرورة إنشاء مجلس مستقل لشؤون التَّحكيم في المملكة العربية السعودية، وقد جاء هذه الدراسة بتفاصيلٍ ومعلوماتٍ دقيقة عن الشروط الواجب توفرها في المُحكِّم وكيفية اختياره، وكانت دراسة غنيّة بالمعلومات القيمة، وحيث أنّ الكاتب ركز في كتابه على موضوع التَّحكيم في القانون السعودي فقط؛ فإنّ هذه الدراسة ستركز على موضوع المُحكِّم في الفقه الإسلامي والقانون السوري والمقارنة بينهما كلما كان ذلك ممكناً.

٦- كتاب بعنوان (التزامات وسلطات المُحكِّم في الإثبات في خصومة التَّحكيم التجاري الدولي دراسة مقارنة)، ٢٠١٦م، للدكتور منير المناصير، قُسم الكتاب إلى بابين، تحدث الباب الأول عن التزامات المُحكِّم

وسلطاته في مجال الإثبات، أما الباب الثاني فتحدث عن الوسائل الجائز استخدامها أمام هيئات التحكيم والقوة القانونية لها في خصومة تحكيم أخرى أو لدى القضاء، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الكاتب أنّ من وسائل الإثبات المقبولة أمام هيئة التحكيم هي الاطلاع على المستندات وسماع الشهود واجراءات الخبرة والمعاينة والإقرارات والأيمان والقرائن التي تمّ استنباطها، وقد كان الكتاب شاملاً وبشكلٍ ملفتٍ لوسائل الإثبات وتفصيلها ومدى قوتها وجواز الأخذ بها أمام هيئة التحكيم، وخاصةً أنه قد أفرد الكتاب كاملاً لبحث وسائل الإثبات، لكنّ هذا الكتاب لم يتعرض لشخص المُحكّم من حيث تعيينه والشروط المطلوبة فيه، كما أنه لم يتحدث عن مساءلته، وكان الكتاب مقتصرًا على القانون الأردني وبعض قوانين الدول العربية دون الإشارة إلى الفقه الإسلامي، في حين أنّ هذه الدراسة ستبتعد عن تحديد وسائل الإثبات المقبولة وستتحدث عن شخص المُحكّم من حيث الشروط المطلوبة فيه وطرق تعيينه ومساءلته وفق الفقه الإسلامي والقانون السوري.

٧- رسالة دكتوراه بعنوان (دور التحكيم في فض المنازعات التجارية الدولية- دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والفقه الوضعي)، ٢٠١٥م، للباحث عمّار فلاح، تتكون الدراسة من خمسة فصول؛ تعرضت الدراسة في الفصل الأول إلى أركان التحكيم وصوره وخصائصه في القانون الوضعي وفي الفقه الإسلامي، وتناول الفصل الثاني موضوع المنازعات التجارية الدولية ودور التحكيم في تسويتها، أما الفصل الثالث فتناول إجراءات التحكيم الدولي التجاري، وفي الفصل الرابع تطرق الباحث إلى أحكام التحكيم التجاري الدولي في القانون الجزائري، واستعرض الفصل الخامس مشروع قانون التحكيم التجاري الدولي الموحد والقضاء المستعجل فيه وعلاقته بالمحاكم، وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها؛ أنّ السريّة في إجراءات التحكيم تعتبر أهم سماته، فهي المؤثر الأكبر في جذب المؤسسات والشركات التجارية للتحكيم، حيث أنه بفعل السريّة يبقى الكثير من نزاعات المتخاصمين -لا سيما الشركاء منهم- محلّ حفظٍ وأمان، وقد أجاد الكاتب وأفاد في دراسته وتعرض في دراسته للفقه الإسلامي والقانون الوضعي مما جعلها مرجعاً هاماً وخاصةً في معرض الحديث عن واجبات المُحكّم، ولكنّ الدراسة افتقرت إلى المقارنات بين الفقه الإسلامي والفقه الوضعي، ولم تتحدث عن مساءلة المُحكّم، كما أنّها تعرضت للتحكيم في المنازعات التجارية الدولية بشكلٍ مفصل، بينما سيقوم هذا البحث بدراسة موضوع التحكيم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ممثلاً بالقانون السوري أيضاً، ولكن مع التركيز على موضوع تعيين ومساءلة المُحكّم مع مزيدٍ من المقارنات بين الفقه الإسلامي والقانون السوري.

٨- رسالة دكتوراه بعنوان (دعوى البطلان في التحكيم، دراسة تأصيلية مقارنة بقوانين دول مجلس التعاون الخليجي)، ٢٠١٥م، للباحث ضيف الله بن محمد القرني، تناولت هذه الدراسة أحكام دعوى البطلان في التحكيم وإجراءاتها في الفقه الإسلامي وأنظمة وقوانين التحكيم في دول مجلس التعاون الخليجي، وقسّم الباحث الرسالة إلى خمسة فصول؛ تضمن الفصل الأول مشكلة الدراسة وأبعادها، أما الفصل الثاني فبيّن ماهية التحكيم وحكمه ودعوى بطلانه، وتحدث الفصل الثالث عن بطلان التحكيم في الفقه الإسلامي وإجراءات دعواه وآثارها، وتناول الفصل الرابع حالات البطلان في حكم التحكيم، أما الفصل الخامس فكان للخلاصة والنتائج والتوصيات والمقترحات، وتوصّلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمّها أنّه من حقّ المحكّم أن يحكم ببطلان الحكم التحكيمي من تلقاء نفسها في حالاتٍ محدّدة، وأنّ الرّقابة القضائية على أعمال المحكّمين أمرٌ ضروريٌّ وله أثرٌ إيجابيٌّ في تقليل الأخطاء، وقد أجاد الكاتب في تحليل دعوى البطلان وتمييز دعوى البطلان في الفقه الإسلامي عنها في قوانين دول التعاون الخليجي، وتعتبر الرسالة مرجعاً مهماً لدارسي موضوع التحكيم نظراً للشرح الوافي الذي تميزت فيه الدراسة وتركيزها على موضوع البطلان؛ ولكنها لم تتعرض لموضوع مساءلة المحكّم في حال إبطال الحكم والذي يُعتبر الخطوة التالية التي يمكن لأطراف النزاع اتباعها بعد إبطال الحكم رفقاً للضرر، كما لم تُفصّل طريقة اختيار المحكّم، وبما أنّ تلك الدراسة ركّزت على موضوع البطلان في الفقه الإسلامي وقوانين دول التعاون الخليجي؛ فإنّ هذه الدراسة ستركّز على المحكّم من حيث تعيينه وشروط التعيين ومسؤوليته وفق الفقه الإسلامي والقانون السوري.

٩- رسالة ماجستير بعنوان (المحكّم في خصومة التحكيم الدولي)، ٢٠١٥م، لأسماء مسعودي، تركّز هذه الدراسة على موضوع المحكّم في خصومة التحكيم الدولي وفق القانون الجزائري مع مقارنته بالقانون المصري وأحكام وقواعد بعض التشريعات والاتفاقات الدولية، وتتكوّن الرسالة من فصلين؛ تناول الفصل الأول الطبيعة القانونية لعمل المحكّم، حيث تمّ بحث المركز القانوني للمحكّم والشروط الواجب توفرها في المحكّم وكيفية اختياره، وتناول الفصل الثاني سلطات المحكّم في خصومة التحكيم الدولي، فتناول أولاً سلطات المحكّم أثناء سير العملية التحكيمية، ثم تناول سلطات المحكّم بعد انتهاء العملية التحكيمية، وأهمّ النتائج التي توصّلت إليها الباحثة أنّ المشرّع الجزائري قيد كمعظم تشريعات التحكيم من يعتلي منصّة التحكيم ببعض الشروط حتى نصل إلى حكمٍ عادلٍ ومقبول، وإنّ السّلطات المخوّلة للمحكّم تتسع كلّما سكت أطراف خصومة التحكيم على تحديد هذه السّلطات، كما تلعب إرادة أطراف التحكيم دوراً هاماً في تحديد سلطات المحكّم حتى لا يتعسّف المحكّم في تحديده لهذه السّلطات، وقد أجادت الكاتبة وأفادت في بيان سلطات المحكّم، وإنّ التفصيل الذي جاء به هذه الدراسة في موضوع سلطات المحكّم قد فتح

للدارسين طريقاً للمتابعة والتوسع في معرفة سلطات المحكّم وهذا ما يقود إلى تحديد مسؤوليات المحكّم، ولكنّ هذه الدراسة قد ركزت على شروط وتعيين المحكّم وسلطاته، إلا أنّها لم تتطرق لمسؤولياته أمام أطراف النزاع في ضوء الحديث عن سلطات المحكّم، واقتصرت الدراسة على القوانين الوضعية دون التطرق للشريعة الإسلاميّة، وحيث أنّ هذه الدراسة تركّز فقط على شروط وتعيين المحكّم وسلطاته في القانون الجزائري، فإنّ هذه الدراسة ستركز على طريقة اختيار المحكّم والشروط الواجب توفرها فيه وسلطاته ومسؤوليته وفق الفقه الإسلامي والقانون السوري.

١٠- مقالة بعنوان (التحكيم كأداة لفض النزاعات التجارية الدولية) لمدرس القانون التجاري المساعد حاتم غائب سعيد، منشورة في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية العدد (٤) لعام ٢٠١٥م، وتتناول المقالة موضوع دور التحكيم في حسم المنازعات التجارية، وينقسم البحث إلى مبحثين، المبحث الأول يتناول تعريف التحكيم وأنواعه وما يميزه عن مرادفاتٍ قريبةٍ منه، أما المبحث الثاني فيتناول القانون واجب التطبيق في المنازعات التجارية، فيدرس حرية الأطراف في اختيار القانون واجب التطبيق والطبيعة القانونية للتحكيم، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعةٍ من النتائج أهمها ضرورة إنشاء وتأسيس مراكز تخصصية للأبحاث والدراسات للمقارنة بين النصوص التشريعية والمعاهدات والاتفاقات الدولية ومعرفة إيجابيات وسلبيات كلّ منها، ومدى ملائمة كلّ منها لحل المنازعات التجارية، والعمل على فتح قنوات اتصال مع مراكز التحكيم في الدول ذات التجارب الناجحة للاستفادة من تجاربها لحل المنازعات التجارية عن طريق التحكيم، وقد بينت هذه الدراسة كيفية تحديد القانون الواجب التطبيق على المحكّم بشكل مفصل وهذا يساعدنا في تحديد مسؤوليته تجاه أطراف التحكيم، ولكن الدراسة لم تتناول تعيين المحكّم وشروط تعيينه، كما لم تتطرق للفقه الإسلامي، بينما ستركز هذه الدراسة على الشروط المطلوبة في المحكّم وكيفية تعيينه ومساءلته وفق الفقه الإسلامي والقانون السوري معاً.

١١- كتاب بعنوان (موسوعة المحكّم في التحكيم في المواد المدنية والتجارية الوطنية والدولية)، ٢٠١٥م، للدكتور علي إسماعيل دياب غازي، وتتوزع الدراسة في بابين، تعرض الباب الأول لموضوع الشروط الواجب توفرها في المحكّم، أما الفصل الثاني فنمّ تخصيصه لموضوع التزامات وحقوق المحكّم وسلطاته ومساءلته، وقد توصل الكاتب إلى جملةٍ من النتائج أهمها: ضرورة إنشاء نقابةٍ للمحكّمين، وتأمين المحكّمين عن طريق شركة تأمين أو صندوق ضمان، الأمر الذي يضمن للمضروب الحصول على التعويض وذلك لحماية العدالة التحكيمية وتخفيف العبء عن كاهل قضاء الدولة، وأن تنص التشريعات الخاصة بالتحكيم في قوانينها ولوائحها على مواد تنظم وتحدد مسؤولية المحكّم بصورة تتلاءم مع طبيعة مهمته التي

يؤديها بحيث لا تكون تلك المسؤولية سبب إجحامٍ وتقييدٍ لحرية المُحكِّم بحيث تجعله في وضعٍ غير مستقر، وتؤثر على أداءه لمهمته، وقد أجاد الكاتب في بيان الشروط الواجب توفرها في المُحكِّم وفي بيان سلطاته، مما يجعل الكتاب مرجعاً هاماً لمعرفة كيفية تعيين المُحكِّم؛ ولكنه لم يتعرض بالشيء الكافي لموضوع طرق مساءلة المُحكِّم، وفي حين ركز الكاتب على موضوع تعيين المُحكِّم في القانون الوضعي فقط، ستعتمد هذه الدراسة على التركيز على موضوعي تعيين المُحكِّم ومساءلته في القانون الوضعي ممثلاً في القانون السوري والفقهاء الإسلامي معاً.

١٢- رسالة ماجستير بعنوان (آثار حكم التحكيم وطرق الطعن فيه - دراسة مقارنة) ٢٠١٤م، للباحث واثم مصطفى محي الدين مطر، تم تقسيم البحث لفصلين؛ حيث تحدث الفصل الأول عن آثار حكم التحكيم على هيئة التحكيم وعن انتهاء ولاية التحكيم وآثار حكم التحكيم على أطراف النزاع، أما الفصل الثاني فقد تحدث عن أسباب الطعن بالبطالان والفسخ في حكم التحكيم والمُحكِّمة المختصة بنظر دعوى الفسخ أو البطلان، وميعاد تقديم دعوى بطلان حكم التحكيم، وكان من أهم النتائج التي توصل إليها البحث انفراد القانون السعودي عن القانون المصري والقانون الفلسطيني بضرورة أن لا يخالف اتفاق التحكيم الفقه الإسلامي، وقد وضح الكاتب تماماً طرق الطعن في أحكام التحكيم والتي هي إحدى الطرق التي تمكن من مساءلة المُحكِّم؛ ولكنه ابتعد عن دراسة التحكيم في الفقه الإسلامي واقتصرت دراسته على القوانين الوضعية، في حين ستركز هذه الدراسة على الفقه الإسلامي مع مقارنتها بالقانون الوضعي المتمثل في القانون السوري مع بعض الاختلاف في الموضوع، حيث ستركز هذه الدراسة على موضوعي تعيين ومساءلة المُحكِّم وفق الفقه الإسلامي والقانون السوري.

١٣- مقالة بعنوان (مسؤولية المُحكِّم) للكاتبة نوال زروق، منشورة في مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١٨) لعام ٢٠١٤، تتحدث المقالة عن موضوع مسؤولية المُحكِّم، وتنقسم المقالة إلى خمسة فروع، تطرقت المقالة إلى الآراء الفقهية في مسؤولية المُحكِّم، ثم مدى تمتع المُحكِّم بالحصانة القضائية، والطبيعة القانونية لمسؤولية المُحكِّم، وتحديد الحالات المثبتة لمسؤولية المُحكِّم، وأخيراً صور الجزاء الممكن توقيعه في حال ثبوت مسؤولية المُحكِّم، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها ضرورة بذل جهود دولية بقصد الوصول إلى صياغة قواعد دولية تنظم الأسس العامة لمسؤولية المُحكِّم ومراكز التحكيم، وتنظيم دورات تكوين وتدريب عامة للمُحكِّمين يتم تأطيرها من طرف مختصين قانونيين، ودورات تكوينية خاصة تتعلق بمختلف المجالات التي يشملها التحكيم كالتحكيم في منازعات الاستثمار ومنازعات العمل والملكية الفكرية، بحيث يتم تكوين محكمين مختصين في مجالات محددة بحيث يلمون بالجوانب القانونية والفنية للنزاع، ويحققون

بذلك مختلف الأهداف التي وجد لتحقيقتها التحكيم، وقد أجادت الكاتبة وأفادت وكانت هذه الدراسة مركزة في موضوع واحد هو مساءلة المحكّم، مما جعل الدراسة تُلم بجوانب الموضوع بشيءٍ من التفصيل، وتعتبر الدراسة مرجعاً مفيداً في موضوع المساءلة، ولكنها اقتصرت على القانون الوضعي، في حين سيركز هذا البحث على مساءلة المحكّم وتعيينه وشروط تعيينه أيضاً وذلك في القانون الوضعي مُمثلاً بالقانون السوري وفي الفقه الإسلامي.

١٤- رسالة ماجستير بعنوان (المركز القانوني للمحكّم "دراسة تحليلية مقارنة") ٢٠١٣م، للباحث حمدي محمود بارود، تتوزع هذه الرسالة في فصلين؛ بحيث تناول الفصل الأول ماهية المحكّم والشروط المطلوبة فيه وكيفية اختياره، وتناول الفصل الثاني سلطات المحكّم وحقوقه والتزاماته، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها أنّ المحكّم يلتزم بالعديد من الالتزامات أثناء قيامه بمهمته، منها أن يلتزم بما نصّ عليه القانون من أحكامٍ وضوابطٍ تحافظ على سير عدالة خصومة التحكيم، وتكفل للخصوم تحقيق أهدافهم في فض نزاعهم عن طريق التحكيم، وهذه الالتزامات تتزامن مع جميع مراحل التحكيم ويجب على المحكّم مراعاتها أثناء إجراءات التحكيم، وكذلك في مرحلة إصدار الحكم يجب أن يلتزم المحكّم بضرورة إصدار الحكم في الموعد المحدد، وقد تناول الباحث موضوع تعيين المحكّم وواجباته بتفصيلٍ يجعل من الرسالة مرجعاً هاماً؛ ولكنه توقف عند واجبات المحكّم دون بيان ما يترتب على عدم مراعاة هذه الواجبات من عواقب على المحكّم، كما اقتصر الباحث على القانون الوضعي؛ في حين ستتابع هذه الرسالة موضوع مساءلة المحكّم في حال عدم التزامه بواجباته وذلك في القانون الوضعي مُمثلاً بالقانون السوري وكذلك في الفقه الإسلامي.

١٥- مقالة بعنوان (أسباب ردّ المحكّم في القانون السوري) للدكتور محمد حاج طالب، منشورة في مجلّة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (٢٩) لعام ٢٠١٣م، تحدّثت هذه المقالة بشكلٍ مفصّلٍ عن أسباب ردّ المحكّم وفق قانون التحكيم السوري، وقد قسم الكاتب المقالة إلى مبحثين، تناول في المبحث الأول أسباب ردّ القاضي، وتناول في المبحث الثاني مسألة عدم صلاحية المحكّم لتوليّ مسألة التحكيم، وقد توصلت الدراسة إلى جملةٍ من النتائج أهمها: أنّه لا يجوز وفق قانون التحكيم السوري ردّ المحكّم إلاّ للأسباب التي يرّد بها القاضي، أو إذا فقد أحد شروط صلاحيته المنصوص عليها في هذا القانون، كما أكّد الكاتب على ضرورة توسيع نطاق ردّ المحكّم فيما لو كان خطيباً لأحد الخصوم لتشمل أيضاً وجود علاقة خطبة بين المحكّم وبين أقارب الخصوم حتى درجة معيّنة كالدرجة الثانية، وتعتبر هذه المقالة من الدّراسات الهامة في موضوع ردّ المحكّم وخاصة بالنظر إلى خبرة الكاتب والتّعديلات التي اقترحها، وحيث أنّ الكاتب خصّص بحثه في موضوع ردّ المحكّم فإنّ هذه الدّراسة ستكون أوسع لتشمل

الأسباب الأخرى لانتهاء العملية التحكيمية، بالإضافة إلى مسؤولية المحكم وفق الفقه الإسلامي والقانون السوري.

١٦- كتاب بعنوان (مفهوم المحكم في التحكيم التجاري الدولي)، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٣م، للدكتور خيرى عبد الفتاح السيد البتانوني، يتوزع الكتاب في فصلين؛ يتحدث الفصل الأول عن النظام القانوني للتحكيم والمحكم، بينما يتحدث الفصل الثاني عن النظام القانوني لمسؤولية المحكم، ومن جملة النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجوب النص على تطبيق نظام تأمين مسؤولية المحكم الذي يضمن حق المضرور في الحصول على التعويض إما من المحكم المسؤول والذي قد يكون معسراً، أو من شركة التأمين وذلك لحماية العدالة التحكيمية وتخفيف العبء عن كاهل قضاء الدولة، كما توصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بإنشاء مراكز التحكيم المتخصصة والإشراف عليها، ونشر قوائم المحكمين، مع توضيح خبراتهم ومؤهلاتهم، ووسيلة الاتصال بهم، والاهتمام بالبحوث والدراسات القانونية المتعلقة بالتحكيم و المحكم، وعمل ندوات علمية ودورات تدريبية بصفة مستمرة لتدريب المحكمين على كل ما هو جديد في عالم التحكيم، وقد تميز الكتاب بتناوله المحكم وتعريفه وتوضيح دوره وتعيينه وطرق مساءلته بأسلوب واضح بشكل جعل الكتاب مرجعاً مهماً لدارسي القانون؛ ولكن الكتاب تجنب دراسة الفقه الإسلامي واقتصر على القوانين الوضعية، في حين ستركز هذه الدراسة على دراسة القانون الوضعي متمثلاً بالقانون السوري والفقه الإسلامي ومن ثم إجراء المقارنات كلما كان ذلك ممكناً.

١٧- كتاب بعنوان (الشرح الكامل لقانون التحكيم الجديد)، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٣، لأنس كيلاي وعماد الدين كيلاي، قسم فيه الباحثان الكتاب إلى ثمانية أبواب؛ استهلاها ببيان ماهية التحكيم، ثم تناولوا نبذة تاريخية عن التحكيم، ثم تعرضا لتقنين التحكيم في سورية، وذكرنا مزايا التحكيم وعيوبه، والتفريق بين التحكيم وغيره من العقود، ثم تناولوا الاتفاق على التحكيم وهيئة التحكيم والإثبات في التحكيم والطعن وإكساء حكم التحكيم صيغة التنفيذ وتنفيذه، وكان من أهم النتائج التي توصل إليها الكتاب أن قانون التحكيم السوري الجديد قانون عصري وإن كان بحاجة لتعديل بعض مواده ليتوافق مع التطورات الجديدة، وقد اعتمد الكاتبان التطبيق العملي أمام المحاكم، وعمد الكاتبان إلى دراسة كاملة لقانون التحكيم السوري دراسة عملية بعيداً عن الدراسات النظرية، ولكن دون الاستفاضة في موضوع تعيين المحكمين ومساءلتهم، وبحث الكاتبان كامل قانون التحكيم السوري دون التعرض للتحكيم في الفقه الإسلامي؛ في

حين ستركز هذه الدراسة على دراسة المواد المتعلقة بالمُحكِّمين من ناحية الشروط الواجب توفرها فيهم وطرق اختيارهم ومساءلتهم في الفقه الإسلامي والقانون السوري.

١٨- كتاب بعنوان (التحكيم الإسلامي في نظام غير إسلامي)، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٣م للمحامية سميرة الزعيم المنجد، ويتكون الكتاب من باين؛ بحيث يشتمل الباب الأول على ثلاثة فصول، ويتحدث هذا الباب عن التحكيم بين الشريعة والقانون، فيتحدث عن موقع التحكيم الإسلامي من القضاء الشرعي، وعن المفاهيم الأساسية في التحكيم الإسلامي، ثم يبيّن الكاتبة آليّة التحكيم ومستلزماته بين الشريعة والقانون، أما الباب الثاني فيتكوّن من ثلاثة فصول أيضاً، ويدور محور الفصول حول فكرة تصوّر عمليّ لمركز تحكيم إسلامي، والعقبات المحتملة، وسبل تفعيل هذا المركز، والأدلة التشريعيّة المعتمدة، ومخطّط تنظيمي لهذا المركز المتصوّر، وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمّها ضرورة إنشاء مركز تحكيم إسلامي دائم مهمته تنظيم التحكيم بكلّ مراحلها، وتوفير اختيار المُحكِّمين من أصحاب الاختصاص والتزاهة والعدل، وإجراء الرقابة القانونية اللازمة، وصولاً إلى إصدار قرارات تحكيمية صالحة للتنفيذ وغير قابلة للطعن، ومن خلال قراءة الكتاب ومن قدّم له وأثنى عليه من أساتذة ودارسين يظهر لنا قيمة هذا الكتاب وحسن اختيار الموضوع، وقد ركّزت الكاتبة على دراسة التحكيم في الفقه الإسلامي مقارنةً بالقانون اللبناني؛ في حين ستركز هذه الدراسة على دراسة الفقه الإسلامي مقارنةً بالقانون السوري، مع التركيز على الشروط المطلوبة في المُحكِّم وطرق تعيينه ومساءلته.

١٩- رسالة دكتوراه بعنوان (الحكم التحكيمي والرقابة القضائية)، ٢٠١٢م، للباحث سليم بشير، توزعت هذه الرسالة إلى فصل تمهيدي عاجل موضوع مفهوم الحكم التحكيمي، بينما تناول الباب الأول الحكم التحكيمي، أما الباب الثاني فتناول الرقابة القضائية، وخلصت الرسالة إلى نتائج أهمّها أنّ الرقابة القضائية على حكم التحكيم من الوسائل المساعدة والمساهمة في الحصول على حكم تحكيمي ناجح وفعال دون الخوف من الرقابة القضائية التي هي أمرٌ ضروريٌ تقتضيه طبيعة التحكيم الخاصة، كما أنّه لا يتصور وجود تحكيم بدون مساعدة ومساهمة القضاء، فعلاقة التحكيم بالقضاء هي علاقة تكامل وليست علاقة تنافر، وقد كانت الرسالة قيمة من الناحية العلمية فبينت أهمية دور القضاء في الرقابة على حكم التحكيم الذي يُعتبر الخطوة الأولى لمساءلة المُحكِّم؛ ولكن الدراسة لم تتحدث عن مساءلة المُحكِّم وتوقفت عند الرقابة على الحكم دون الوصول إلى شخص المُحكِّم، ولم تتحدث عن طريقة تعيينه واقتصرت أيضاً على القانون الوضعي، بينما ستتحدث هذه الدراسة عن المرحلة اللاحقة للرقابة وهي موضوع المساءلة، وقبل

ذلك ستتحدث عن تعيين المُحكِّم وفق القانون الوضعي بالإضافة للشرعية الإسلامية مع إجراء مقارنات بينهما كلما أمكن ذلك.

٢٠- رسالة ماجستير بعنوان (المسؤولية المدنية للمُحكِّم)، ٢٠١٢م، للباحث حمد الصانع، تناولت هذه الدراسة موضوع المسؤولية المدنية للمُحكِّم عن أخطائه التي يرتكبها أثناء تأديته لمهمته في خصومة التحكيم تجاه أطراف هذه الخصومة، وذلك في القانونين الأردني والكويتي مع الإشارة إلى بعض قوانين الدول العربية وخاصة القانونين المصري واللبناني، وذلك ضمن القدر الذي يفيد الدراسة، كما سلّطت هذه الدراسة الضوء على ما يتمتع به المُحكِّم من حصانة قضائية بالمقارنة مع القاضي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ المُحكِّم يكون مسؤولاً مسؤولية مدنية عقديّة، وتبقى هذه المسؤولية حتى انتهاء مهمته، أمّا بعد نهاية المهمة فتكون مسؤولية تقصيرية، ولم ينظّم المشرّع الأردني والكويتي هذه المسؤولية بموجب نظام قانوني مفصل، وبالتالي تخضع للقواعد العامة في المسؤولية المدنية في القانون المدني، وتظهر خبرة الكاتب العملية في هذه الدراسة وقدرته على الاستفاضة والتحليل و الدخول في التفاصيل، وإنّ تشابه القانون السوري مع القانون الأردني جعل هذه الدراسة تعطي خلفية واضحة عن موضوع المسؤولية في القانون السوري، ولكن يؤخذ على هذه الدراسة عدم تطرقها لجميع نواحي المسؤولية التي يخضع لها المُحكِّم، وحيث أنّ هذه الرسالة ركّزت على مسؤولية المُحكِّم فقط وفق القانونين الأردني والكويتي مع الإشارة إلى بعض قوانين الدول العربية وخاصة القانونين المصري واللبناني؛ ستركّز هذه الدراسة على المُحكِّم ابتداءً من تعيينه مروراً بالشروط الواجب توفرها فيه وصولاً إلى مسؤوليته وذلك وفق الفقه الإسلامي والقانون السوري.

٢١- كتاب بعنوان (الرقابة القضائية على التحكيم التجاري الدولي دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٢، لأمال يدر، قسّمت فيه الباحثة الكتاب إلى فصلين؛ خصصت الفصل الأول للحديث عن الرقابة القضائية على التحكيم التجاري الدولي قبل صدور حكم التحكيم الدولي وذلك من خلال تدخله في تشكيل هيئة التحكيم الدولي وردّ أعضائها عند توفّر الحالات التي تبرّر ذلك، وتمديد أجل التحكيم الدولي، وكذلك مساعدته لهيئة التحكيم في بعض المسائل الإجرائية في خصومة التحكيم كاتخاذ التدابير المؤقتة أو التحفظية، وكذلك في مجال الحصول على الأدلة ومجال المسائل العارضة، أمّا الفصل الثاني فتمّ تخصيصه لدراسة الرقابة القضائية على التحكيم التجاري الدولي بعد صدور حكم التحكيم الدولي، وذلك من خلال اختصاصه الأصيل بنظر دعوى بطلان حكم التحكيم الدولي، وإمهارة حكم التحكيم الدولي بالصيغة التنفيذية حتى يصبح قابلاً للتنفيذ، وقد فصلت الكاتبة بشكل مميّز الرقابة القضائية على التحكيم التجاري الدولي سواءً قبل أو بعد صدور حكم التحكيم الدولي، وكان من أهمّ نتائج هذه الدراسة أنّ حكم

التحكيم يصدر عن أشخاص عاديين غير معصومين من الخطأ، مما يجعل احتمال صدور حكم التحكيم مشوباً بعيب من العيوب واردة، وهذا ما يبرر الطعن فيه، كما أنّ من نتائج هذه الدراسة أنّ مظاهر الرقابة القضائية على التحكيم التجاري الدولي في القوانين التي شملتها الدراسة لا تعصف بغاية التحكيم، ولا تعرقه في أداء الدور المنوط به، بل تساعده في تجاوز العقبات التي يمكن أن تعترضه، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق فاعلية التحكيم؛ ذلك لأنّها رقابة خارجية شكلية تهدف لمساعدة الأطراف في تكوين هيئة التحكيم، أو مساعدة هذه الأخيرة في أداء الدور المنوط بها من خلال الإشراف عليها ورقابتها، وكذلك الإشراف على تنفيذ حكم التحكيم الصادر عنها من خلال نظر دعوى البطلان، وإصدار الأمر بالتنفيذ، ويتبيّن لنا من خلال ما سبق تركيز الدراسة على الرقابة على حكم التحكيم الدولي دون الاهتمام بشخص المحكّم وشروط تعيينه وفي القوانين الوضعية فقط؛ في حين ستركز هذه الدراسة على موضوع المحكّم من حيث اختياره ومسؤوليته في الفقه الإسلامي والقانون السوري.

٢٢- رسالة ماجستير بعنوان (دور المحكّم في خصومة التحكيم)، ٢٠١١م، لعيسى الطراونة، تناولت هذه الدراسة أهمّ عنصر من عناصر عملية التحكيم وهو المحكّم، وذلك من خلال معرفة شروط وإجراءات اختياره ومركزه القانوني وسلطاته والتزاماته ورده وعزله وانتهاء مهمته، تتكوّن هذه الرسالة من أربعة فصول، بدأت في الفصل الأول بمقدمة تضمّنت العناصر الرئيسة للبحث، وتناولت في الفصل الثاني التعريف بالمحكّم من خلال بيان معناه وتمييزه عن القاضي والخبير والمصالح والوكيل، وكذلك بيان الشروط الواجب توفّرها في المحكّم، ثم تناولت في الفصل الثالث سلطات المحكّم سواء أكانت ناشئة عن اتفاق التحكيم أم محوّلة له بموجب القانون، أما الفصل الرابع فنمّ فيه بحث التزامات المحكّم وكيفية انقضاء مهمته في خصومة التحكيم، وقد خلصت هذه الرسالة إلى جملة من النتائج أهمّها: أنّ المحكّم يتمتع بسلطات واسعة في خصومة التحكيم، إلا أنّ هذه السلطات الواسعة ليست مطلقة بلا قيود، وإتّما يفرض على المحكّم عدّة التزامات منذ قبوله مهمّة التحكيم وحتى صدور الحكم الفاصل في النزاع مروراً بالتزاماته أثناء سير الإجراءات، مع مراعاة احترام المبادئ الأساسية للتقاضي، وقد تناولت هذه الدراسة موضوع المحكّم بأسلوب شامل يعطي فكرة لمن أراد الولوج في دراسة هذا التخصص؛ ولكن الدراسة لم تدخل في تفاصيل دقيقة نظراً لتنوع النقاط المدروسة فيها ولم تتطرق للشريعة الإسلامية، لذا فإنّ هذه الدراسة ستركز على الفقه الإسلامي وقانون التحكيم السوري وفي مواضيع الشروط المطلوبة في المحكّم وطرق تعيينه ومسؤوليته.

٢٣- رسالة ماجستير بعنوان (بطلان حكم التحكيم دراسة تحليلية مقارنة)، ٢٠١٠م، للباحثة سلام منصور، تناولت هذه الدراسة موضوع بطلان حكم التحكيم وفق أحكام قانون التحكيم الفلسطيني، وقد

سلطت الدراسة الضوء على طرق الطعن في أحكام التحكيم ونطاق بطلان هذا الحكم وطرق الطعن وأسباب البطلان، كما قامت ببعض المقارنات مع قوانين جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية مما جعل الدراسة غنية بتفاصيل وطرق دعوى البطلان، ولكن هذه الدراسة لم تتعرض للفقهاء الإسلاميين، ولم تتحدث عن شخص المُحكّم، في حين ستركز هذه الدراسة على طرق تعيين المُحكّم والشروط المطلوبة فيه وطرق المساءلة والتي ستكون دعوى البطلان هي جزء من هذه الدراسة، كما ستعمد هذه الدراسة على مناقشة هذا الموضوع في ضوء الفقه الإسلامي والقانون السوري.

٢٤- كتاب بعنوان (التحكيم في ضوء أحكام الفقه الإسلامي)، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٩، لقدي محمد محمود، وهو كتاب ذو قيمة علمية، أجاد فيه الكاتب وأفاد، وقد قسم الكاتب كتابه إلى فصل تمهيدي وأربعة أبواب، تعرّض الكاتب في الفصل التمهيدي لتعريف التحكيم وتطوره التاريخي، أما الباب الأول فتحدّث عن التحكيم في الإسلام ومدى مشروعيته، وتناول الباب الثاني المقومات الأساسية للتحكيم، وتناول الباب الثالث القواعد العامة للتحكيم وطرق إثباته، أما الباب الرابع فتحدّث عن أبرز التطبيقات العملية للتحكيم في الإسلام، وتوصّل الكاتب إلى جملة من النتائج الهامة منها ضرورة اشتراط الخبرة في المُحكّم، ولا يجوز التحكيم في حقوق الله تعالى، ولا يجوز عزل المُحكّم إلا بتراضي الخصوم، وقد اقتصرَت الدراسة السابقة على دراسة التحكيم في الفقه الإسلامي فقط، ولم تتحدث عن مسؤولية المُحكّم، في حين ستركز هذه الدراسة على التحكيم في الفقه الإسلامي والقانون السوري فيما يتعلق بتعيين المُحكّم ومساءلته وإجراء المقارنة بينهما كلما أمكن ذلك.

٢٥- كتاب (شرح قانون التحكيم السوري رقم ٤/ لعام ٢٠٠٨ دراسة مقارنة) الطبعة الأولى، عام ٢٠١١، للدكتور عبد الحنان العيسى، قسم الكاتب الكتاب إلى بابين، يتكوّن الباب الأول من تسعة فصول، خصها الكاتب جميعاً للحديث عن قانون التحكيم السوري ابتداءً بتعريف التحكيم، اتفاق التحكيم، هيئة التحكيم، إجراءات التحكيم، حكم التحكيم، الطعن بأحكام التحكيم، حجّة أحكام التحكيم وتنفيذها، وصولاً إلى مراكز التحكيم، أما الباب الثاني فخصّه الكاتب للحديث عن بعض قوانين التحكيم العربية والدولية والمعاهدات الدولية بهذا الخصوص، وتوصّل الكاتب إلى جملة من النتائج منها أنّ المشرّع السوري واكب التطور، وجاء نصوص القانون ملبيةً لحاجات السرعة في فض النزاعات وذلك بغية جلب الاستثمارات، واستطاع أن تواكب تشريعاته التشريعات العالمية في هذا الشأن، وقد اعتمد الكاتب على المقارنة بشكل كبير بين القانون السوري وغيره من القوانين الوضعية، ولم يتحدّث الكتاب عن موضوع

مسألة المُحكِّم، في حين ستبتعد هذه الدراسة عن هذه المقارنات، وستركز على دراسة المُحكِّم فقط وفق الفقه الإسلامي والقانون السوري وذلك في مواضيع تعيين المُحكِّم وشروط تعيينه ومسأله.

٢٦- رسالة دكتوراه بعنوان (دور المُحكِّم في خصومة التحكيم الدولي الخاص) للباحث مهند أحمد الصانوري، ٢٠٠٥م، انقسمت هذه الدراسة إلى فصلٍ تمهيديٍّ وبابان، حيث تناول الكاتب فيهم مفهوم التحكيم والنشأة والواقع، ثم تعرّض إلى سلطات والتزامات المُحكِّم، وخلصت الدراسة إلى جملةٍ من النتائج أهمها أنّ الأهلية التي يجب أن يتمتع بها المُحكِّم لمباشرة مهمته والذي نصت عليه مختلف قوانين وأنظمة التحكيم هي الأهلية المدنية الكاملة، فلا يجب أن يكون المُحكِّم قاصراً أو محجوراً عليه، أو محكوماً بجنايةٍ أو جنحةٍ محلةٍ بالشرف، وأن الأصل في تحديد سلطات المُحكِّم راجعٌ إلى إرادة المحكّمين، وأنّ دور المُحكِّم في تحديدها تكميلي في حالة عدم النص على ذلك في اتفاق التحكيم، كما خلصت الدراسة إلى أنّ تجاوز المُحكِّم لسلطاته سيؤدي ذلك إلى عزله أو رده، بل كما يعرض حكمه للبطلان، ولقد كانت الدراسة مفيدةً في بيان سلطات المُحكِّم في خصومة التحكيم بشكلٍ مُسهبٍ وواضح، ولكنها لم تتعرض لحالة مساءلة المُحكِّم في حال تجاوز هذه السلطات، وكيفية هذه المساءلة، كما لم تتعرض إلى ما جاء في الفقه الإسلامي، في حين ستقوم هذه الدراسة بالتركيز على مساءلة المُحكِّم وتعيينه وشروط تعيينه في القانون الوضعي ممثلاً بالقانون السوري وكذلك في الفقه الإسلامي.

٢٧- مقالة بعنوان (أثر التحكيم في الفقه الإسلامي) للدكتور عبد المجيد محمد السوسه، منشورة في مجلّة الشريعة والقانون، العدد (٢٢) لعام ٢٠٠٥م، تتوزع هذه المقالة في مبحثين؛ حيث تناول المبحث الأول لزوم حكم المُحكِّم، وتناول المبحث الثاني نفاذ حكم المُحكِّم، وكان من أهم النتائج التي خلصت لها المقالة أنّه لا يجوز للمُحكِّم بعد إصداره للحكم إعادة النظر في النزاع الذي حُكم فيه، كما لا يجوز له أن يرجع عن حكمه أو أن يعدله بعد صدوره، وليس لأحدٍ من القضاة ردّ حكم المُحكِّم، بل يجب عليهم إمضاؤه وتنفيذه وإلزام المحكّمين بمقتضاه، وليس لهم نقض الحكم إلا في الحالات التي يجوز فيها نقض حكم القاضي المولّى من قبل الإمام، وإذا كانت هذه المقالة قد تعرضت لمساءلة المُحكِّم، وكان ذلك من خلال التعرض لأثر التحكيم على المُحكِّم، وكان ذلك مفيداً لمعرفة إن كان بالإمكان مساءلة المُحكِّم من خلال دراسة الأثر المترتب على حكم التحكيم، إلا أنّها لم تدرس تفاصيل هذه المساءلة، وكيفية رفع الدعوى بمواجهة المُحكِّم، كما واقتصرت هذه المقالة على دراسة الفقه الإسلامي دون التطرق للقوانين الوضعية ودون التعرض لكيفية تعيين المُحكِّم وشروط تعيينه، على عكس ما سيأتي به هذا البحث.

٢٨- رسالة ماجستير بعنوان (التحكيم في النظام السعودي على ضوء الفقه الإسلامي "دراسة تأصيلية تطبيقية") ٢٠٠٤م، للباحث خالد عبد العزيز محمد الدخيل، تنوع الرسالة في خمسة فصول تحدثت فيه عن الاتفاق على التحكيم وشروط المحكم في الفقه الإسلامي والقانون السعودي، ثم تم تحليل بعض القضايا التحكيمية، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: أنّ فقهاء الفقه الإسلامي اتفقوا على عدد من الشروط الواجب توفرها في المحكم وهي الإسلام، العقل، البلوغ، والعلم، بينما اختلفوا في شروط أخرى وهي: الاجتهاد، العدالة، الذكورة، وسلامة الحواس، واشترط القانون السعودي أن يكون المحكم: حسن السيرة والسلوك، من ذوي الخبرة، كامل الأهلية، وأن يكون وطنياً أو أجنبياً مسلماً، كما توصل الباحث إلى أنّ نظام التحكيم السعودي ولائحته التنفيذية منحا أطراف النزاع حق اختيار وتعيين أعضاء هيئة التحكيم في اتفاقية التحكيم، كما منحا الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع هذا الحق إذا لم يتفق الأطراف على ذلك أو إذا رفض أحدهم تعيين المحكم الذي ينفرد باختياره وطلب الطرف الآخر من الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع القيام بذلك، وقد جاء هذه الرسالة شاملة لموضوع التحكيم والمحكم في القانون السعودي مع مقارنته مع الفقه الإسلامي بطريقة علمية شاملة وبسيطة، وقد بينت هذه الدراسة الشروط الواجب توفرها في المحكم على ضوء القانون السعودي والفقه الإسلامي؛ ولكنها لم تتطرق لموضوع مساءلة المحكم، في حين ستركز هذه الدراسة بالإضافة لموضوع تعيين المحكم والشروط المطلوبة فيه على موضوع مساءلته وفقاً للفقه الإسلامي والقانون السوري.